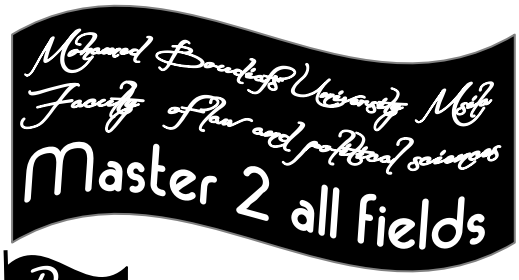

Doc 4

مكافحة الفساد في الجزائر

ترجمة مصطلحات الوثيقة إلى اللغة العربية

ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح	ترجمته	المصطلح
الزبونية	Clientelism	حاملي الأسهم	shareholders	انتشرت	mushroomed
عرضة لـ	susceptible	ابتزاز	graft	مجال الفساد- عالم الفساد	the corruption realm
الرعاية	Patronage	ابتزاز	extortion	التماثل- التطابق	The compliance
صعبة- مستعصية	intractable	العمولات	kickbacks	ترتب- تنتج	encounter
الحفاظ	to sustain	اختلاس	kleptocracy	مستهجن	a reprehensible
مواطن القصور	glaring deficiencies	تزوير	forgery	المرتشي	the bribed person
مصادرة	confiscation	اختلاس	embezzlement	معوق	delaying
الإبعاد	banishment	المحسوبية	cronyism	الجريمة	The offense
التجريد من التأهيل	disqualification	شهادة الزور	perjury	الرشوة الإيجابية	active bribery
المتابعة الجزائية	prosecution	المحاباة	favouritism	الرشوة السلبية	passive bribery
الترتيب المسبق	arranging	التزوير التفضيلي- التزوير لصالح شخص محدد	rigging	التوافق القانوني	legal consensus
التحصين – الإفلات من العقاب	impunity.	البحث عن الريع	Rent-seeking	التقدير (من السلطة التقديرية)	the discretion

Lexus Metandus© Copyright 2024 All rights reserved

شرح ملخص للوثيقة بالعربية

انتشرت أبحاث الفساد في العقد الماضي، حيث لم يتم الاتفاق على تصور مفاهيمي، ومع ذلك، هناك شيء واحد واضح، وهو أن الفساد مفهوم متعدد الأبعاد وذو طابع عالمي، حيث تم تحديد مفاهيم متعددة ومختلفة في مجال الفساد.

تشكل مكافحة الفساد إجراءً استراتيجيًا ذو أولوية في العملية العالمية للإصلاحات التي بدأت في عام 1999، امتثال التشريعات الوطنية لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد عن طريق إصدار القانون 06-01 المؤرخ 26 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته.

وسنسلط الضوء على آفة الفساد ومكافحتها في الجزائر ذلك على النحو التالي:

مفهوم الفساد

لا يوجد تعريف واحد شامل للفساد، تواجه محاولات تطوير مثل هذا التعريف دائمًا إشكالات قانونية وجنائية وسياسية في العديد من البلدان. الفساد هو سلوك مستهجن يقوم بموجبه الشخص (الشخص المرتشي) بالتماس أو الموافقة أو قبول هدية أو عرض أو وعد أو تقديم منافع من أي نوع لغرض إنجاز أو تأخير أو الفشل في أداء عمل قادم بشكل مباشر أو غير مباشر إلى نطاق واجباته.

الجريمة ذات شقين لأنها تشمل وجود رائش ومرتش، قد يمس الفساد القطاع العام والخاص ، لكن الطابع العام يرتب عقوبة أشد من تلك المتوقعة للفساد في القطاع الخاص.

يمكن تعريف الفساد من خلال زوايا محددة: من منظور فلسفي أو من منظور أخلاقي أو كجزء من مدرسة فكرية اقتصادية، شكلت كل هذه الزوايا الإجماع القانوني الدولي بشأن الفساد المنصوص عليه الآن في المواثيق القانونية الدولية ، وكذلك في التشريعات الوطنية للعديد من البلدان.

نركز هنا على المعايير القانونية التي تحكم الفساد، إذ يتم استخدام تعريفين على الأقل بشكل متكرر أكثر من غيرهما في النقاش العام حول الفساد، أحد أهم التعريفات التي يتم الاستشهاد بها كثيرًا هو تعريف البنك الدولي: "الفساد هو إساءة استخدام السلطة العامة لتحقيق المنفعة الخاصة". هناك أيضا تعريف آخر يتم الاستشهاد به وهو تعريف منظمة الشفافية الدولية (TI) ، وهي منظمة عالمية غير حكومية (NGO) متخصصة في مكافحة الفساد، تعرّف منظمة الشفافية الدولية الفساد بأنه "إساءة استخدام السلطة الموكلة لشخص ما لتحقيق مكاسب شخصية".

يؤكد تعريف البنك الدولي على العلاقة بين القطاع العام والمصالح الخاصة، حيث ينصب التركيز هنا على الجهات الفاعلة في الدولة - موظفو الخدمة المدنية والمسؤولون السامون والبيروقراطيون والسياسيون بمعنى آخر أي شخص لديه حرية التصرف في تقرير كيفية إنفاق الموارد العامة (صفة الأمر بالصرف).

منظمة الشفافية الدولية (TI) ، مع ذلك ، تأخذ هذا التعريف إلى أبعد من ذلك. إذ يركز التعريف على أي إساءة استعمال للسلطة الموكلة ، ومن ثم فهو يغطي أيضًا فساد القطاع الخاص، على سبيل المثال عندما يخون الرئيس التنفيذي (CEO) الثقة الممنوحة له من قبل المساهمين، هذا النوع من الفساد الذي يشار إليه أيضًا بالفساد في القطاع الخاص ، ومن هنا فإن تعريف منظمة الشفافية الدولية للفساد يركز أكثر على الفساد في القطاع الخاص واحتيال الشركات على نطاق واسع ، وإساءة استخدام ثقة مساهميها.

التمييز بين الفساد والرشوة

تم التطرق لتعريف الفساد والرشوة بعدة طرق مختلفة، وفقًا للتعريف الأكثر شيوعًا على الأرجح ، يشير الفساد / الرشوة إلى إساءة استخدام السلطة العامة أو موقع السلطة لتحقيق مكاسب شخصية. ومع ذلك، لا يوجد تعريف شامل يغطي جميع عناصر الفساد / الرشوة. بشكل عام، ، حيث يمكن الاعتقاد بأن الرشوة تشير إلى جريمة جنائية فعلية، في حين أن الفساد مصطلح أوسع و أشمل وأكثر عمومية، يغطي مصطلح الفساد عادة مجموعة كاملة من المشاكل، بما في ذلك الأبعاد المجتمعية، فالرشوة هي أكثر أشكال الفساد شيوعا، رغم أنها نوع واحد فقط. في حين أن الصياغة الملموسة للتعريف تختلف اختلافًا طفيفًا ، حيث يتم تعريفها عمومًا على أنها "عرض أو وعد أو إعطاء أو طلب أو استلام ، من قبل أي شخص، بشكل مباشر أو غير مباشر ، لأي ميزة غير مستحقة لأي موظف عام أو من قبله ، لأنفسهم أو لأي شخص آخر أن يتصرف أو يمتنع عن القيام بفعل ما أثناء ممارسة وظائفه ". تستخدم معظم المواثيق الدولية مصطلح "الفساد" في عناوينها ، على الرغم من أن التركيز يكمن (في بعض الأحيان حصريًا) على الرشوة.

جوانب الفساد

قد تعطي القائمة (على سبيل المثال لا الحصر) لجوانب الفساد فكرة عن اتساع الظاهرة:

- الرشوة والكسب غير المشروع (الابتزاز والرشاوى) ؛
- حكم الكليبتوقراطية (سرقة الأموال العامة وخصخصتها ، والاستيلاء على الموارد العامة ؛
- الاختلاس (التزوير والاختلاس وسوء استخدام الأموال العامة) ؛
- عدم أداء الواجبات (المحسوبية) ؛

•استغلال النفوذ (لصالح السمسرة وتضارب المصالح)؛
•قبول الهدايا غير الملائمة (الأموال "السريعة") ؛
•حماية سوء الإدارة (التستر والحنث باليمين) ؛
•إساءة استخدام السلطة (التخويف والتعذيب) ؛
•التلاعب باللوائح (التحيز والمحسوبية) ؛
•سوء التصرف الانتخابي (شراء الأصوات وتزوير الانتخابات) ؛
•السعي وراء الريع (ما يتقاضاه الموظفون العموميون بشكل غير قانوني مقابل الخدمات بعد إحداث نقص مصطنع) ؛
•الزبونية: امتيازات لبعض العملاء أو بيع المعالين مقابل ولائهم ؛
•الرعاية: السياسيون يقدمون امتيازات مادية مقابل دعم المواطن ؛
•المساهمات غير القانونية في الحملات الانتخابية: تقديم هدايا غير منظمة للتأثير على السياسات واللوائح.
• التمييز القانوني.

فئات الفساد: هناك أربع فئات للفساد

أ- **الفساد البيروقراطي أو الإداري أو الصغير:** هو الفساد اليومي، يحدث في نهاية تنفيذ السياسة العامة، حيث يلتقي الجمهور مع المسؤولين الحكوميين، يوصف الفساد الصغير بأنه "فساد البقاء على قيد الحياة" ، وهو شكل من أشكال الفساد يلاحقه الموظفون الذين يتقاضون أجوراً زهيدة ويعتمدون على مدفوعات إضافية لإعالة أسرهم، على الرغم من أن الفساد الصغير ينطوي على مبالغ صغيرة من المال، فإن المبالغ ليست "صغيرة" بالنسبة للفرد المتضرر، يستهدف الفساد الصغير أفراد المجتمع ذوي الدخل المنخفض، الذين قد يتعرضون للرشاوى بانتظام في معاملاتهم مع الإدارة العامة و مختلف المرافق والخدمات مثل الشرطة والمستشفيات وما إلى ذلك.

ب- **الفساد الكبير ذو المستوى العالي:** هذا النوع من الفساد لا يشير إلى مقدار المال المتضمن بقدر ما يشير إلى المستوى الذي يحدث فيه - حيث قد تتأثر السياسات والقواعد بشكل غير عادل. عادة ما تكون أنواع المعاملات التي تجذب الفساد الكبير واسعة النطاق. يُستخدم الفساد السياسي في بعض الحالات كمرادف للفساد الكبير والعالي المستوى، في إشارة إلى إساءة استخدام السلطة الموكلة من قبل القادة السياسيين. وفي حالات أخرى يشير بشكل خاص إلى الفساد في العمليتين السياسية والانتخابية.

ج- **الاستحواذ على الدولة:** يعتبر من أكثر مشاكل الفساد تدميراً واستعصاءً. إنها ظاهرة تكون فيها المصالح الخارجية (القطاع الخاص وشبكات المافيا وما إلى ذلك) قادرة على تقويض قوانين الدولة وسياساتها ولوائحها لصالحها من خلال المعاملات الفاسدة مع المسؤولين والسياسيين العامين.

د- **الفساد السياسي:** التلاعب بالسياسات والمؤسسات والقواعد الإجرائية في تخصيص الموارد والتمويل من قبل صناع القرار السياسي ، الذين يسيئون استخدام مركزهم للحفاظ على سلطاتهم ومكانتهم ونفوذهم وثرواتهم الخاصة.

النصوص القانونية المؤطرة لمكافحة الفساد في الجزائر

أ- الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد

-اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ، المعتمدة في 31 أكتوبر 2003 ، والمصادق عليها من الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-128 المؤرخ في 19 أبريل 2004.

- اتفاقية الاتحاد الأفريقي للوقاية من الفساد ومكافحته ، المعتمدة في مابوتو في 11 جويلية 2003 ، وصادقت عليها الجزائر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 06-137 المؤرخ في 10 أبريل 2006.

ب- القوانين الوطنية

-القانون رقم 06-01 المؤرخ في 20 فبراير 2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، المعدل والمعدل بالأمر رقم 10-05 المؤرخ في 26 أوت 2010 والقانون رقم 11-15 المؤرخ في 2 أوت 2011.

-الأمر رقم 07-01 المؤرخ في 14 مارس 2007 المتعلق بحالات التنافي المناصب والالتزامات المحددة المتعلقة ببعض الوظائف والمناصب الخاصة.

وبحسب ما ورد ذكر الأمين العام للجمعية الوطنية لمكافحة الفساد أن التشريع "يعاني من أوجه قصور صارخة تمنع مكافحة الفساد بشكل فعال" ، وأوضح أن "القانون لا يبين بالتحديد جرائم الفساد الكبير والفساد الصغير أو نطاق و عواقب الجرائم ".

الجزاءات والعقوبات

هناك عقوبات وجزاءات بحق الأفراد والشركات.

أ- في حق الأفراد: العقوبات المفروضة على الأفراد الذين ينتهكون قوانين وأنظمة الفساد الأجنبية أقصى عقوبة هي السجن لمدة 10 سنوات وسنتين كحد أدنى ، وغرامة من 200000 إلى مليون دينار جزائري.

العقوبات الإضافية هي الحظر القانوني، والتجريد من الحقوق المدنية ، ومصادرة المبالغ أو الهدايا المقدمة بشكل غير قانوني أو المبالغ التي تمثل عائدات الفساد والإبعاد من الأراضي الجزائرية.

ب- في حق الشركات:

- حل الشركة.
- حظر القيام بشكل دائم أو لمدة لا تتجاوز خمس سنوات ، بشكل مباشر أو غير مباشر ، للنشاطات المهنية أو الاجتماعية التي ارتكبت بمناسبتها الجريمة.
- الوضع تحت الرقابة القضائية لمدة لا تزيد عن خمس سنوات.
- غلق المؤسسة أو أي من الشركات التابعة لها التي استخدمت لارتكاب الجريمة لمدة لا تتجاوز خمس سنوات.
- سحب التأهيل للعقود العامة لمدة لا تزيد عن خمس سنوات، كما يجوز مصادرة المبالغ أو الأشياء المقدمة أو الممنوحة بشكل غير قانوني أو المبالغ التي تمثل عائدات الفساد.

الأجهزة الحكومية لمكافحة الفساد: هناك نوعان من الأجهزة الحكومية لمكافحة الفساد في الجزائر

أ- **الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته (npaco):** بدأ العمل في يناير 2013 ، ونص قانون مكافحة الفساد لعام 2006 على إنشاء الهيئة الوطني للوقاية من الفساد ومكافحته. وفقًا لملخص تنفيذي تم إعداده لفحص تطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الجزائر، فإن الهيئة هي سلطة إدارية مستقلة تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي. تقدم تقاريرها لرئيس الجمهورية وتعد بمثابة الهيئة التنفيذية الرئيسية للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد. كما أنها مسؤولة عن جمع وتحليل إحصاءات واتجاهات الفساد ، وتقود الجهود في مجال التعليم وتعزيز ممارسات الحكم الرشيد. وحيثما يكون ذلك مناسبا، فإنه يحيل القضايا إلى وزارة العدل للمتابعة القضائية.

جدير بالذكر أنها "لا تجري تحقيقات أو بعثات لتقصي الحقائق بشأن الفساد" بل لديها "مهمة وقائية في المقام الأول".

ب- **الديوان المركزي لقمع الفساد (CORC) :** تم إنشاؤه في عام 2011؛ تم إعماله في ربيع عام 2013. ووفقًا للملخص التنفيذي المتعلق بتطبيق اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد في الجزائر، فإن الديوان المركزي لمكافحة الفساد هو مصلحة تحقيق مركزية متخصصة في مكافحة الفساد. ويجمع بين العديد من أجهزة التحقيق الجنائي التابعة للشرطة والخبراء الماليين. وهي مسؤولة عن جمع الأدلة والتحقيق في أعمال الفساد والترتيب لتقديم التهم أمام المحاكم، يمكن له أن مباشر تحقيقاته باستخدام المعلومات التي أبلغت عنها الصحافة أو مصادر أخرى، مثل المفتشية العامة للمالية IGF ، وحدة معالجة المعلومات المالية FIPU أو CTRF أو لجان الأوراق المالية الوطنية أو قوات الشرطة أو حتى المواطنين العاديين.

تحليل وانتقاد للوضع: فساد وانعدام الشفافية في الحكومة

ينص القانون على عقوبات جنائية بالسجن من سنتين إلى 10 سنوات بتهم الفساد، لكن تنفيذ القانون من قبل الحكومة لم يكن بشكل فعال، ظل الفساد يمثل معضلة حقيقية ، كما انخرط المسؤولون الساموں وحتى العاديون في بعض الأحيان في ممارسات فاسدة دون عقاب.

ينص قانون العقوبات على أن مجلس إدارة المؤسسة المعنية هو الوحيد الذي يحق له توجيه اتهامات تتعلق بالسرقة والاختلاس أو فقدان الأموال العامة والخاصة ضد "المدراء " في القطاع العام، وأكد منتقدو القانون أنه من خلال السماح فقط لكبار المسؤولين في الشركات الحكومية ببدء التحقيقات، فإن القانون يحمي الفساد الحكومي الرفيع المستوى ويعزز الإفلات من العقاب.

في الأشهر القليلة الماضية وبعد الحراك الشعبي ضد العهدة الخامسة لرئيس الجمهورية الأسبق وجميع تابعيه ما يسمى بـ "العصابة" ، قامت ثورة فعلية ضد أقوى رجال السياسة ورجال الأعمال، مثل وزيرين أولين سابقين والعديد من الوزراء السابقين ورؤساء أحزاب سياسية واثنين من رؤساء المخابرات السابقين والمستشار الشخصي للرئيس السابق والعديد من رجال الأعمال بالإضافة إلى العديد من الموظفين العموميين على المستوى الوطني المشتبه بتورطهم في الفساد عرضة للاتهام والمحاكمة.، ويواجه غالبيتهم تهماً شديدة تتعلق بالفساد والتآمر على الدولة.

وقد تم تحريك الدعوى من قبل وزارة العدل بمرافقة المؤسسة العسكرية المكلفة دستوريًا بحماية البلاد، بما يرضي جميع المواطنين الذين عانوا من عواقب الفساد طوال العشرين عامًا الماضية.

Lexus Melandus© Copyright 2024 All rights reserved